

صنع في مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

يونيو ٢٠٢٠

العدد
الحادي
والعشرين



نيفين جامع : الحكومة تستهدف إنتاج 30 مليون كماعة
شهرياً ... والبدء بتصنيع 8 مليون كماعة كمرحلة أولى

مستقبل الاقتصاد العالمي...



ما بعد «كورونا»

انخفاض العجز في الميزان التجاري
بنسبة 35% خلال الـ 4 شهور
الأولى من عام 2020

تعيين رئيس جديد للتمثيل التجاري
وضخ كوادر شابة بمكتب الوزارة

إتاحة خدمة الإشتراك
بمنظومة الرعاية الصحية
لكافة العاملين بالوزارة



اقرأ فى
هذا العدد ...

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

باب الإخبار صفحة ٤

نفيين جامع : الحكومة
تسندهدف إناحة ٣٠ مليون
كمامة شهرياً ... والبدء
بنتصيع ٨ مليون كمامة
كمرحلة أولى

نعيين رئيس جديد للنمثيل
النجاري وضح كوادر شابة
بمكتب الوزيرة

باب مجتمع الموظفين ٢٤

إناحة خدمة الإشنراك
بمنظومة الرعاية الصحية
لكافة العاملين بالوزارة

باب هيئة فى سطور ٢٦

هيئة تنمية الصادرات
Export Development Au-
thority- EDA



باب حول العالم ٢٠

مستقبل الإقتصاد
العالمي... ما بعد
«كورونا»

باب ما وراء الأرقام ٢٢



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade_industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوي / البريد

 Mift.Media

 Trade_Industry

 miftmedia

 mti.gov.eg

المقر الرئيسي

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة

- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

نفيذاً لنوجيهات دولته رئيس مجلس الوزراء

وزيرة التجارة والصناعة نبذت مع منبج
إسعادان المصانع لإنتاج الكمائن القماش



**نفيين جامعي:
الحكومة نسنهدف اناحة
٣ مليون كمامة شهريا
لنلبية احنياجان السوق
المحلي .. والبدء بنصنيع
٨ مليون كمامة كمرحلة
أولى**

في اطار تنفيذ توجيهات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء للتوسع في انتاج الكمامات المصنوعة من القماش لتلبية احتياجات السوق المحلي خاصة في ظل قرار الحكومة بالزام المواطنين بارتداء الكمامات في كافة المؤسسات والمنشآت ووسائل النقل والمواصلات، عقدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة اجتماعاً موسعاً مع ممثلي قطاع صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بحضور اللواء/ بهاء الدين زيدان، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي، والدكتور/ راضي عبد المعطي، رئيس جهاز حماية المستهلك، بالإضافة إلى عدد من قيادات الوزارة وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث تناول الاجتماع بحث تدبير احتياجات الدولة من الكمامات المصنوعة من القماش وإمكانات الاستفادة من الطاقات الحالية للمصانع وتشغيل الطاقات المتوقفة.

وفقاً للاشتراطات التي اعتمدها وزارتا التجارة والصناعة والصحة بهدف الحفاظ على سلامة وصحة المستهلك المصري ، مؤكداً في هذا الاطار ان الجهاز سيقوم بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وأجهزة الدولة بمتابعة عملية الإنتاج والتوزيع لضمان توافر الكمامات بالجودة والسعر المناسب بالسوق المحلي .
ويدورهم أكد ممثلو قطاع صناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة استعدادهم لتلبية احتياجات الدولة من الكمامات المصنوعة من القماش وفقاً لإشتراطات وزارتي الصحة والصناعة لا سيما وأن القطاع النسيجي يمتلك قدرات تصنيعية ضخمة، مشيرين الى ان هذا الإنتاج سيمثل انفراجة كبيرة للمصانع خاصة في ظل حركة الركود العالمي منذ بداية الأزمة الحالية.

الصغيرة لبدء عملية الإنتاج.
ومن جانبه قال اللواء/ بهاء الدين زيدان، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي أن الطلب سيزداد على الكمامات خلال الفترة الحالية لمعدلات غير مسبوقه باعتبارها ستكون أسلوب حياة لمواجهة فيروس كورونا المستجد، مشيراً إلى أن الصناعة المصرية قادرة على زيادة معدلات الإنتاج لتوفير احتياجات قطاعات الدولة والمواطنين من هذه النوعية من الكمامات والتي تعتبر وسيلة هامة لحماية المواطنين من انتشار فيروس كورونا المستجد وذلك في اطار التوجه العالمي لبدء مرحلة التعايش مع الفيروس. وأكد الدكتور/ راضي عبد المعطي، رئيس جهاز حماية المستهلك أهمية توفير الكمامات المصنوعة من القماش للمواطن العادي وتصنيعها

السوق المحلي أولاً وتصدير الكميات الفائضة للأسواق الخارجية ، مشيرة في هذا الإطار إلى أن الكمامات الموجهة للسوق المحلي سيتم إنتاجها بنفس مواصفات المنتجات المخصصة للتصدير.
وأوضحت الوزيرة أن جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر قد أعد حصر لمصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الصغيرة التي حصلت على تمويل من الجهاز منذ عام ٢٠١٥ والتي بلغ عددها ١٢ ألف و ٧٠٠ مصنع صغير وذلك بهدف ربط هذه المصانع بالمصانع الكبيرة باعتبارهم جزء من سلاسل القيمة بهذه الصناعة، الأمر الذي يسهم في تعظيم الاستفادة من هذه الطاقات الإنتاجية ومن ثم الحفاظ على العمالة المتواجدة بهذه المصانع ، مؤكدة أن الجهاز على أتم استعداد لتوفير التمويل اللازم لهذه المصانع

وقد أكدت الوزيرة التزام قطاع الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة بتلبية احتياجات السوق المحلي من الكمامات المصنوعة من القماش وفقاً لمعايير واشتراطات الجودة التي اعتمدها الوزارة ووزارة الصحة وبأسعار في متناول المواطن البسيط خاصة في ظل قرار الحكومة ببدء تنفيذ خطة التعايش مع فيروس كورونا حيث تستهدف الحكومة اناحة حوالي ٣٠ مليون كمامة شهريا لتلبية احتياجات السوق المحلي ، مشيرة في هذا الإطار إلى أنه سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة البدء في عملية الإنتاج حيث سيتم تصنيع ٨ مليون كمامة من القماش كمرحلة أولى وتوريدها للهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي بهدف توفيرها لكافة جهات الدولة. وقالت جامع أن الصناعة المصرية تمتلك فرصة كبيرة لتكون مركزاً

في إسنجابة سريعة لإسنفائة احدى الشركات المصدرة وزيرة التجارة والصناعة تصدر تعليمات عاجلة بنشغيل ميناء « ابو طرطور» خلال أجازة عيد الفطر لتصدير شحنة فوسفات نزن ٥٠ ألف طن



اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة تعليمات عاجلة لمسئولي الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية بتشغيل ميناء ابو طرطور بسفاجا (التابع لوزارة التجارة والصناعة) خلال ايام عيد الفطر المبارك وذلك لإنهاء اجراءات شحن مركب محملة بالفوسفات بكمية تزن ٥٠ ألف طن موجهه الى احدى الاسواق الخارجية.

ويأتي هذا التحرك في استجابة سريعة من وزيرة التجارة والصناعة للاستغاثة التي تلقتها من احدى الشركات المصدرة للفوسفات عبر

(بالفوسفات) والتي تستغرق عدة ايام، مشيراً الى ان هذا الاجراء سيُجنب الشركة خسائر كبيرة ودفع غرامات تأخير الى جانب الحفاظ على سمعة الشركات المصدرة المصرية امام الشركاء الاجانب. وقال ان وزيرة التجارة والصناعة منذ توليها المسؤولية لا تتوانى عن مساعدة كافة الشركات وبصفة خاصة الشركات المصدرة وذلك من خلال تسهيل الاجراءات والسعي لإيجاد حلول عاجلة لكافة المشكلات، الامر الذي ينعكس ايجابا على الحفاظ على الاسواق الخارجية وزيادة معدلات التصدير.

خاصية «واتس اب» والتي تتضرر فيها من توقف العمل بالميناء نتيجة لحصول العاملين على اجازة عيد الفطر، حيث وجهت الوزيرة مسؤولي الجهاز التنفيذي بالتحرك الفوري وبدء عملية شحن الفوسفات تمهيداً لتصديره خلال الايام القليلة المقبلة.

وفي هذا الإطار أشاد طارق زمزم رئيس مجلس ادارة شركة النيل للتجارة بسرعة استجابة الوزيرة لحل مشكلة الشركة في ادخال (السفينة) الى الميناء وبدء عملية شحنها

انخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة ٣٥٪ خلال الـ ٤ شهور الاولى من عام ٢٠٢٠ نيفين جامع : نجاح خطة الوزارة في الاعتماد على الصناعة الوطنية ساهم في خفض الواردات بنسبة ٢٤٪



جزء كبير من إنتاجية المصانع لتلبية إحتياجات السوق المحلي كبديل عن المنتجات المستوردة ، مشيرة في هذا الصدد الى أن تراجع مؤشرات الواردات والصادرات قد أسهم في تراجع العجز في الميزان التجاري لمصر بقيمة بلغت ٥ مليار و ٥٧٠ مليون دولار وبنسبة تراجع ٣٥٪ عن نفس الفترة من العام الماضي وهو ما يؤكد نجاح خطة الوزارة في زيادة الاعتماد على المنتج الوطني واحلال الواردات بمنتجات محلية الصنع.

ومن جانبه أوضح المهندس إسماعيل جابر رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن أكبر القطاعات المصدرة خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري تضمنت قطاعات مواد البناء والكيماويات والأسمدة والصناعات الغذائية بالإضافة إلى الحاصلات الزراعية بينما تمثلت أكبر قطاعات شهدت وارداتها إنخفاضاً كبيراً في قطاعات الصناعات الهندسية والملابس الجاهزة والغزل والنسيج وقطاع الجلود والمنتجات الجلدية واليدوية.

أعلنت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة أن الواردات السلعية غير البترولية لمصر شهدت إنخفاضاً كبيراً خلال الـ ٤ شهور الأولى من العام الجاري حيث بلغت ١٨ مليار و ٧٩٧ مليون دولار مقابل ٢٤ مليار و ٥٨٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي محققة نسبة تراجع ٢٤٪ .

وقالت الوزيرة أن هذه المؤشرات تأتي نتيجة لحزمة الإجراءات التي إتخذتها الدولة للتعامل مع تداعيات فيروس كورونا المستجد والذي أثر سلباً على حركة التجارة الدولية ،مشيرة في هذا الإطار إلى أن المبادرات التي أقرتها الدولة للقطاع الصناعي أسهمت في استمرار حركة الإنتاج بالقطاعات الصناعية بل وزيادة معدلات إنتاجية عدد كبير من المصانع .

وأوضحت جامع ان الصادرات المصرية شهدت ايضاً تراجعاً طفيفاً خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة بلغت ٢٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وذلك نتيجة لتوجيه

ونعلن فتح باب تلقي طلبات تصنيع الكمامات القماش بهيئة التنمية الصناعية



للتنمية الصناعية ان الهيئة ستتلقى الطلبات من المصانع الراغبة في انتاج الكمامات القماش حيث سيتم منح الموافقات خلال ٢٤ ساعة للمنشآت التي لديها نشاط لتصنيع الملابس الجاهزة (ومستوفاه المستندات المطلوبة) وبالنسبة للمنشآت الراغبة في دخول هذا المجال سيتم تقديم الطلب بالهيئة بالنشاط الجديد على ان تقوم الهيئة باجراء المعاينات اللازمة ومن ثم اصدار الموافقة.

وطالب غازي الشركات الراغبة في الحصول على موافقات بضرورة استيفاء الطلب المعد لهذا الغرض بمقر الهيئة مع تقديم عدد من المستندات الخاصة بالمنشأة مثل رخصة التشغيل سارية وسجل صناعي وتجاري ساري وبطاقة ضريبية وعضوية سارية باتحاد الصناعات بالإضافة الى توكيل أو تفويض في حالة الموكل أو المفوض مع اثبات الشخصية.

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة فتح باب تلقي طلبات المصانع الراغبة في الحصول على موافقة لإنتاج الكمامات المصنعة من القماش وذلك من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مشيرة الى ان الهيئة ستتولى استيفاء الاجراءات في أسرع وقت ممكن لضمان بدء عمليات التشغيل في المصانع لتلبية احتياجات السوق المحلي من هذه النوعية من الكمامات، خاصة في ظل قرار مجلس الوزراء ببدء تنفيذ خطة التعايش مع فيروس كورونا المستجد

وقالت الوزيرة ان الاجهزة الرقابية التابعة للوزارة ستقوم بحملات دورية للتفتيش على المصانع المنتجة للكمامات القماش للتأكد من التزامها بتطبيق الاشتراطات ومعايير الجودة التي اعتمدها الوزارة والخاصة بتصنيع الكمامات القماش لتوفير أعلى معدلات الحماية والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك ومن جانبه اوضح المهندس/ مجدي غازي رئيس الهيئة العامة

وزيرة التجارة والصناعة نعلن الإنهاء من إعداد اشتراطات إنتاج الكمامات المصنوعة من القماش



أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة انتهاء الوزارة من اعداد اشتراطات وطرق اختبار إنتاج الكمامات المصنوعة من القماش والتي تم اعتمادها من وزارة الصحة ، حيث تم تعميم هذه الاشتراطات على مصانع الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة للالتزام بها في عمليات الإنتاج وبما يتيح تصنيع كمامات تحقق الأمن والسلامة للمواطنين وتقلل الآثار الناتجة عن الاختلاط في ظل قرار الحكومة ببدء تنفيذ خطة التعايش مع فيروس كورونا، مؤكدة حرص الوزارة على إتاحة هذه النوعية من الكمامات والتي يمكن استخدامها لمدد طويلة بأسعار مناسبة لكافة المواطنين. وفي هذا الإطار أوضح المهندس أشرف عفيفي رئيس هيئة المواصفات والجودة ان اشتراطات تصنيع الكمامات

يجب ان تغسل فور نزعها حتى لا تكون سببا في انتشار العدوى وان يوضح بورقة التعليمات أهمية غسل الكمامة بالماء والصابون والمطهرات المناسبة وكيفية استخدامها للمرة الثانية وذلك حرصا على سلامة المواطنين.

وقال عفيفي أن الخامات يجب ان تتضمن بجانب القماش المستخدم مراعاة انواع خيوط الحياكة المستخدمة وأي مستلزمات تدخل في تصنيع الكمامة ان تكون امنة وغير ضارة وذلك طبقا للمواصفة القياسية المصرية رقم ٧٢٦٦ الجزء الرابع والخاصة بمعايير السلامة والصحة والبيانات للمنتجات النسيجية والخاصة بالملابس. وفيما يتعلق بالتصميم الخارجي للكمامات القماش أشار رنس هيئة المواصفات والجودة الى ان اشتراطات التصنيع نصت على ان تكون الكمامة متعددة الطبقات بحد أدنى طبقتين ويكون شكل الكمامة وحجمها مناسب لتغطية الفم والأنف حتى أسفل الذقن بشكل محكم وآمن، مشيرة إلى ان اختبارات كفاءة الكمامة القماش التي حددتها الاشتراطات تتضمن مقاومة المياه والسوائل وكفاءة ترشيح الجسيمات والتهوية وقابلية التنفس واختبار الوبرة (lint) واختبارات الصبغات والمواد المسرطنة والمعادن الثقيلة، مؤكدا أهمية توحيد طرق الاختبار طبقا للمعايير الدولية حتى تتحقق السلامة والامان لمستخدم الكمامة والمنافسة العادلة بين المصنعين.

القماش حددت نوعية الخامات والصبغات المسموح بها الى جانب التصميم الخارجي للكمامة ومعايير الكفاءة، مشيرة إلى أن الخامات المسموح بها لتصنيع الكمامات القماش يجب ان تكون خامات محققة الاشتراطات الصحية التي تحقق الامان والسلامة للمستهلك وتكون خالية من الوبرة (Zero lint) منعا لتعرض الجهاز التنفسي لمشاكل صحية وخاصة لأصحاب الأمراض التنفسية المزمنة وخالية من المواد والصبغات المسرطنة والمعادن الثقيلة والمواد الضارة مع التأكيد بأن تكون الأقمشة ذات كفاءة عالية للحماية من نفاذ الفيروسات وتكون غير منفذة للماء والسوائل لمقاومة الرذاذ.

واضاف ان الخامات يجب ان تتميز أيضاً بالقدرة على السماح بالتنفس بشكل مريح دون ان يحدث اختناقات لمستخدمها كما يجب ان تتميز بثبات الابعاد مع تعدد مرات الغسيل والتطهير المعتادة للحماية لتسهيل الامر على المواطن البسيط في استخدامها وان تتحمل الخامة الغسيل عند درجات حرارة عالية في وجود المواد المطهرة وكذلك الكي عند درجات حرارة عالية دون تلف لمرات غسيل متعددة أو تغيير في الشكل، مؤكدا في هذا الإطار على أهمية التزام المصنعين بوضع ورقة تعليمات بطريقة الاستخدام والغسيل مع كل كمامة وتغليفها وذلك بهدف توعية المستهلك بان الكمامة

طبقاً للمواصفة الدولية أيزو ١٧٠٢٠ وحدة الفحص بالرقابة على الصادرات والواردات نحصل على اعنما «إيجاك» كجهة نميش من الفئة الأولى في مجال سحب العينات والفحص الظاهري لمنجات قواطع النيار الكهربائي

وافق المجلس الوطني للاعتماد «إيجاك» برئاسة السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة على منح الاعتماد لوحدة الفحص بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات كجهة تفتيش من الفئة الأولى طبقاً للمواصفة الدولية ١٧٠٢٠:٢٠١٢ /IEC ISO في مجال سحب العينات والفحص الظاهري لعلامات وملصقات عبوات المنتج النهائي لقواطع التيار الكهربائي.

وقال المهندس/ اسماعيل جابر، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن هذا الاعتماد يأتي استكمالاً للنهج الذي تبيناه الهيئة للتوافق مع أعلى معايير الجودة الدولية، حيث تأتي الهيئة في مقدمة الجهات الحاصلة على شهادة الجودة أيزو ١٩٠٠١، كما أن جميع معامل الهيئة حاصلة على شهادة الجودة أيزو- ١٧٠٢٥ في مجال فحص المواد الغذائية والصناعية، مشيراً إلى أن الهيئة هي الجهة الوحيدة في مصر الحاصلة على شهادة الجودة أيزو ١٧٠٦٥ في مجال مطابقة الجودة للأجهزة المنزلية التي تعمل بالغاز المسال.

وأكد جابر حرص الهيئة على الارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة لمجتمع المصدرين والمستوردين عن طريق تطبيق أحدث النظم والالتزام بالقواعد المتبعة دولياً في إجراءات الفحص وسحب العينات بما يساهم في تيسير حركة التجارة بين مصر والأسواق الخارجية.

وأضاف رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن وحدة الفحص تعد أول جهة بهيئة الرقابة على الصادرات والواردات التي تحصل على هذا الاعتماد، مشيراً إلى أن الوحدة تلتزم في إطار هذا الاعتماد بالحفاظ على التوافق مع المواصفات الدولية الخاصة بهذه النوعية من المنتجات وكذا تلبية المتطلبات الخاصة بالمجلس الوطني للاعتماد وذلك في إطار اتفاقية الاعتراف المتبادل الموقعة بين المجلس ومنظمة التعاون



الدولي واعتماد المعامل ILAC في مجال اعتماد معامل المعايرة والاختبار والتحليل الطبية ومقدمي خدمة اختبارات الكفاءة الفنية وجهات التفتيش.

قرارين وزاريين بإعادة تشكيل المجالس التصديرية... ونحديه مهام واخصاصات المجالس خلال المرحلة المقبلة



أصدرت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة قراراً بإعادة تشكيل المجالس التصديرية بواقع ١٣ مجلس تصديري شملت قطاعات الصناعات الغذائية والهندسية والكيميائية والطباعة والجلود والحرف اليدوية والأثاث ومواد البناء والاستثمار العقاري والحاصلات الزراعية والصناعات الطبية فضلاً عن تشكيل مجلس تصديري للمفروشات والغزل والنسيج وآخر للملابس الجاهزة، وقد نص القرار على أن مدة عمل المجالس

ولفتت جامع إلى أن المجالس ستقوم أيضاً بإعداد الدراسات السوقية والتقارير الإحصائية واقتراح الخطط التسويقية والدراسات الفنية والمالية اللازمة لتنفيذ المقترحات، مشيرة إلى أن المجالس ستعمل أيضاً على إيجاد الفرص التمويلية وبرامج الدعم الفني للمصدرين بالإضافة إلى مشاركة الجهات المعنية ووضع مقترحات لخطط المعارض والبعثات الترويجية وبعثات المشتريين والمشاركة في تنفيذها.

وأضافت أن القرار ينص على قيام كل مجلس بإعداد خطة عمل نصف سنوية وتقرير ربع سنوي حول أنشطة المجلس ونتائج أعماله وتوصياته، مشيرة إلى أن القرار يتيح للمجالس التصديرية تشكيل مجموعات عمل فرعية مخصصة بسلع معينة أو مجموعة سلع بهدف زيادة صادراتها للأسواق الخارجية.

ومن ناحية أخرى عقدت الوزيرة لقاءً موسعاً مع رؤساء المجالس التصديرية حيث أكدت على أهمية الدور الرئيسي والفاعل للمجالس باعتبار القطاع الخاص شريكاً رئيسياً للحكومة في وضع وتنفيذ خطة مضاعفة الصادرات وفتح المزيد من الأسواق بل والسعي لجذب استثمارات جديدة للسوق المصري الأمر الذي يساهم في تحقيق معدلات نمو إيجابية للاقتصاد الوطني.

وقد أكد رؤساء المجالس التصديرية حرصهم على بذل المزيد من الجهود خلال المرحلة المقبلة للحفاظ على أسواق الصادرات المصرية الحالية وفتح أسواق جديدة لها في ظل أزمة فيروس كورونا خاصة وأن المنتج المصري يتمتع بميزات تنافسية بعدد كبير من الأسواق العالمية لاسيما أسواق منطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا والأسواق الأمريكية والأوروبية مشيداً في هذا الإطار بالاهتمام غير المسبوق الذي توليه الحكومة لمساندة قطاع الصناعة والتصدير خلال هذه المرحلة الدقيقة.

٣ أعوام اعتباراً من تاريخ نشر القرار بالوقائع المصرية. وقالت الوزيرة أنه روعي في هذا القرار اختيار أفضل الكوادر ووضع دعاء جديدة لإدارة المجالس التصديرية خلال المرحلة المقبلة وذلك لتفعيل دورها في زيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية خاصة وأنها تمثل أحد أذرع الوزارة الرئيسية المعنية بتعزيز صادرات المنتجات المصرية، وجذب استثمارات داخلية وخارجية.

وأشارت جامع إلى أن القرار جاء متماشياً مع أهداف خطة الوزارة لتعزيز الصادرات المصرية والسعي لتحقيق طفرة في معدلات التصدير لمختلف القطاعات التصديرية وبصفة خاصة القطاعات التي تمتلك مصر فيها مزايا تنافسية تؤهلها للنفاذ إلى مختلف الأسواق الخارجية وبصفة خاصة السوق الأفريقي الذي يمثل أحد أهم الأسواق الواعدة أمام المنتجات المصرية.

كما أصدرت الوزيرة قراراً آخر بتحديد مهام واختصاصات المجالس التصديرية وفق الرؤية الجديدة التي تبناها الوزارة بالتعاون مع مجتمع المصدرين بهدف تفعيل دور المجالس كمجالس استشارية تختص بإعداد الاستراتيجيات والخطط الهادفة لتعزيز المركز التنافسي للصادرات المصرية في الأسواق الخارجية.

وقالت الوزيرة إن دور المجالس التصديرية يتضمن تمثيل مجتمع المصدرين أمام الجهات المحلية والدولية واقتراح الخطط التصديرية بما يتماشى مع أهداف وإستراتيجيات الدولة بالإضافة إلى دراسة التحديات التي تواجه المجتمع التصديري ووضع مقترحات لحلها ورفعها إلى وزارة التجارة والصناعة، إلى جانب طرح رؤية المصدرين حول التشريعات والسياسات الحكومية المتعلقة بالتصدير واقتراح البرامج والمشروعات الخاصة بالدعم الفني والتدريب والترويج وإعداد الدراسات الهادفة لزيادة الصادرات المصرية ورفع قدرتها التنافسية وتسهيل نفاذها للأسواق الخارجية.

وزير التجارة والصناعة والمالية يوقعان مع ممثلي ٤١ شركة مصدرة محلية وأجنبية اتفاقيات نسوية للمسحقات المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات

وزيرة التجارة والصناعة تصدر قرارات بنعيين رئيس جديد للتمثيل التجاري ومعاونين للصناعة والمناعبة ومكتب فني جديد



وقعت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، و الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، مع ممثلي ٤١ شركة مصدرة محلية وأجنبية، اتفاقيات تسوية للمستحقات المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات وذلك تنفيذًا للتكليفات الرئاسية من القيادة السياسية بمساندة القطاعات الاقتصادية والتصديرية، لتعظيم القدرات الإنتاجية خاصة في ظل أزمة فيروس «كورونا» المستجد؛ بما يساهم في توفير السيولة النقدية لهذه الشركات المصدرة حتى تتمكن من ضخها في الإنتاج، والاحتفاظ بالعمالة مع الالتزام الكامل بكل الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية.

وقد أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن هذا التوقيع يأتي استكمالاً لجهود الحكومة في مساندة قطاع التصدير وبصفة خاصة خلال المرحلة الحالية، مشيرة إلى أن المبادرات والإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الحكومة لمساندة الشركات المصدرة منذ فترة انتشار فيروس كورونا استهدفت مساندة الشركات المصدرة لتوفير السيولة المالية اللازمة لاستمرار دوران عجلة الإنتاج الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات التصدير والحفاظ على العمالة المتواجدة بهذه المصانع بل وتوفير فرص عمل جديدة كنتيجة طبيعية لزيادة معدلات الإنتاج.

وفى هذا الصدد أشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى أنه جرى إصدار أوامر دفع إلكتروني لعدد ٢٠٥٦ شركة بقيمة ٢ مليار و٩٠٠ مليون جنيه وذلك تنفيذًا للتكليفات الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية للحكومة بشأن سرعة صرف

المستحقات المتأخرة للشركات المصدرة، لافتة إلى قيام صندوق تنمية الصادرات بمواصلة العمل وذلك على الرغم من الظروف الحالية والمتعلقة بانتشار فيروس كورونا حيث بلغ إجمالي ما تم صرفه من الصندوق منذ أول يناير وحتى نهاية أبريل الماضي ٢ مليار و١٣٣ مليون جنيه.

ومن جانبه أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن هناك تكاليف رئاسية واضحة للحكومة بمساندة المصدرين، وسرعة رد الأعباء التصديرية المتأخرة، موضحاً أنه سيتم سداد ٣٠٪ من المستحقات المتأخرة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات بحد أدنى ٥ ملايين جنيه لكل منهم قبل نهاية العام المالي الحالي، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لمساندة القطاعات الاقتصادية، والحد من التأثيرات السلبية لفيروس «كورونا» المستجد، على النحو الذي يرسى دعائم استقرار الاقتصاد القومي.

وأضاف أن توقيع هذه الاتفاقيات، يأتي استمراراً لجهود الحكومة الداعمة والمحفزة لقطاع التصدير، التي أثمرت عن تسوية المستحقات المتأخرة للمصدرين، ممثلي ٧٧ شركة محلية وأجنبية، بما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المصرية عالمياً، وفتح آفاق دولية جديدة لها، على النحو الذي يساعد في توسيع القاعدة التصديرية.

أشار إلى أن المصدرين يصرفون مستحقاتهم المالية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات دون الحاجة إلى تقديم شهادة بالموقف الضريبي طوال أزمة فيروس «كورونا» المستجد.



محمد احمد



احمد مغاوري



أحمد رضا



محمد حلمي

في خطوة تستهدف ضخ دماء جديدة من الكوادر الفنية داخل اروقة وزارة التجارة والصناعة أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة عدداً من القرارات التنظيمية والتي تستهدف تطوير منظومة العمل داخل الوزارة واجهزتها التابعة للمساهمة في تنفيذ رؤية واستراتيجية الوزارة خلال المرحلة المقبلة.

وقد تضمنت القرارات تكليف:

الوزير مفوض تجاري احمد مغاوري دياب برئاسة جهاز التمثيل التجاري وتعيين السيد/ أحمد اسامة رضا معاوناً للوزيرة لشئون الصناعة والسيدة/ رشا عبد الحميد الكفراوي معاوناً للوزيرة لشئون المتابعة والتنسيق فضلاً عن تعيين السيد/ محمد احمد مديراً لمكتب الوزارة والسيد/ محمد حلمي مديراً للمكتب الفني للوزيرة.

وقد عقدت وزيرة التجارة والصناعة اجتماعاً مع الكوادر الجديدة حيث اكدت حرصها البالغ على الارتقاء بمنظومة العمل داخل الوزارة واجهزتها التابعة بما يساهم في تنفيذ خطة ورؤية الوزارة لتطوير قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية، لافتة إلى ان المرحلة المقبلة تتطلب بذل المزيد من الجهود للتعامل مع الظروف الصعبة التي يشهدها الاقتصاد العالمي بسبب التداعيات السلبية لنفسي فيروس كورونا المستجد وأثره على حركة التجارة الدولية.

و تصدر قراراً بإعادة تشكيل مجلس السلك التجاري

ويأتي هذا القرار في إطار خطة الإصلاح الشاملة التي تتبناها السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لتطوير وتفعيل دور جهاز التمثيل التجاري باعتباره ذراع الدبلوماسية التجارية لمصر في مختلف أنحاء العالم ، حيث تستهدف الوزارة تعظيم الاستفادة من المكاتب التجارية المصرية بالخارج في فتح منافذ وأسواق جديدة أمام المنتج الوطني بما يساهم في زيادة معدلات التصدير وكذا جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية للإستثمار في السوق المصري .

القرار يستهدف تفعيل دور جهاز التمثيل التجاري للمساهمة في زيادة الصادرات وجذب إستثمارات جديدة للسوق المصري أصدرت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بإعادة تشكيل مجلس السلك التجاري برئاسة الوزير مفوض تجاري أحمد مغاوري رئيس قطاع التمثيل التجاري وعضوية كل من الوزراء المفوضين التجاريين أحمد حسنى وحازم حسنين ومحمد السيد وياسر محمد وسيد فؤاد وعبد العزيز نجيب وأحمد زكى وطارق فاروق ولمياء فخرى وسليمان خليل

عبر تقنية الفيديو كونفرانس توقيع اتفاق تعاون بين مركز تحديث الصناعة وكلية الهندسة جامعة الزقازيق لإنشاء محطات طاقة شمسية



وقع مركز تحديث الصناعة التابع لوزارة التجارة والصناعة اتفاق تعاون مع كلية الهندسة جامعة الزقازيق لتنفيذ نظام خلايا شمسية بالكلية بقدرة ٩٠ ك.وات وتنتج ١٥٤ ميغا وات ساعة في العام، وذلك بدعم من المشروع القومي لنظم الخلايا الشمسية الصغيرة المتصلة بالشبكة والذي ينفذه مركز تحديث الصناعة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي، وقع الاتفاق الدكتور/ عمرو طه المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة والدكتور/ هشام فوزي عميد كلية الهندسة جامعة الزقازيق عبر تقنية الفيديو كونفرانس وذلك تماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة لمواجهة فيروس كورونا، والالتزام بالتباعد الاجتماعي مع الحفاظ على استمرار منظومة العمل والتنمية.

لتكون ضمن أوائل الجامعات في هذا المجال، حيث يأتي هذا الاتفاق في إطار الدور المجتمعي للجامعة وتنفيذاً لخطة مصر ٢٠٣٠ في مجال التنمية المستدامة، مشيراً إلى استمرار التعاون بين الجامعة ومركز تحديث الصناعة في العديد من المشروعات المستقبلية.

ويؤيد الدكتور هشام فوزي عميد هندسة الزقازيق أن إنشاء محطه الطاقة الشمسية بالكلية يمثل فرصة لتدريب وتنمية مهارات الطلاب والمهندسين والفنيين في تصميم وتنفيذ أنظمة الخلايا الشمسية واعداد الكوادر المؤهلة لتقديم الدعم الفني والاستشارات في هذا المجال بالإضافة الى إثراء البحث العلمي في مجالات الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة فضلاً عن دوره في الحفاظ على البيئة، موجهاً الشكر للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومركز تحديث الصناعة لإتاحة هذه الفرصة لخدمة المجتمع.

وقال الدكتور محمد بيومي مساعد الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ان مشروعات نظم الخلايا الشمسية يتم تنفيذها في إطار دعم البرنامج لتنفيذ استراتيجية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وكذلك أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خاصة المتعلقة بمضاعفة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠ بالإضافة لاتفاق باريس للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري إلى جانب تعميم استخدام أنظمة الخلايا الضوئية الصغيرة لاستغلال الطاقة الشمسية المتوفرة في مصر في توليد الكهرباء في كافة القطاعات.

وقال الدكتور/ عمرو طه المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة أن هذا المشروع يعد نموذجاً رائداً للتعاون بين الجامعات المصرية والقطاع الصناعي لتحقيق التكامل بين الجانبين حيث يسهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن الاتفاق يدعم توجهات وزارة التجارة والصناعة لتعميق التصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية المصرية ويتوافق أيضاً مع خطة عمل مركز تحديث الصناعة الهادفة إلى الإعداد للثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي والدعم التكنولوجي، وبناء القدرات، ونقل المعرفة، والابتكار وريادة الأعمال، فضلاً عن الاهتمام بمعايير المهارات القومية، وتطوير المهارات للعمالة القائمة، والتدريب من أجل التشغيل. وأشار إلى أن هذا الاتفاق هو ثاني اتفاق تعاون ينفذه مشروع نظم الخلايا الشمسية مع الجامعات بعد اتفاق مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا، لافتاً إلى أن المشروع يهدف إلى دعم انتشار استخدام الخلايا الشمسية الصغيرة وتطوير منتجاتها بالإضافة إلى إنشاء مراكز لتقديم الدعم والاستشارات الفنية وزيادة نسبة مكون التصنيع المحلي فضلاً عن إعداد كوادر فنية ودعم الأسواق الناشئة لهذه التكنولوجيا في مصر وتوفير فرص عمل جديدة للشباب.

ومن جانبه أشار الدكتور عثمان شعلان، رئيس جامعة الزقازيق إلى حرص الجامعة على دعم التعاون بين كلية الهندسة ومركز تحديث الصناعة في مجال تطوير تكنولوجيا الخلايا الشمسية

بحضور وزيرة التجارة والصناعة

توقيع برونوكول تعاون بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة بنية كابينال لإنشاء أكبر مصنع لإنتاج كابلات الألياف الضوئية بالمطقة الاقتصادية لقناة السويس



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الحكومة على الاستفادة من الامكانيات التصنيعية الهائلة للهيئة العربية للتصنيع في توسيع القاعدة الصناعية المصرية وتعميق التصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية بالسوقين المحلي والعالمي، الأمر الذي يساهم في تحقيق رؤية الوزارة لزيادة الاعتماد على الصناعة الوطنية في تلبية احتياجات السوق المحلي لإحلال الواردات وخفض العجز في الميزان التجاري.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة والفريق عبد المنعم التراس رئيس الهيئة العربية للتصنيع والمهندس يحيى زكى رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مراسم توقيع برونوكول تعاون بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة بنية كابينال لإنشاء أكبر مصنع لإنتاج كابلات الألياف الضوئية باستثمارات تتعدى المليار جنيه، وقد شارك في مراسم التوقيع عبر تقنية الفيديو كونفرانس كل من السفير «جوناثان كوهين» سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، وممثلو شركة كورنينج الأمريكية.

وأشارت جامع إلى أن توقيع هذا الاتفاق يأتي ليؤكد على الدور الرئيسي الذي تلعبه الهيئة العربية للتصنيع في ادخال أحدث تكنولوجيات الإنتاج وأعلى معايير الجودة للصناعة المصرية، مؤكدة ان الهيئة شريك رئيسي لوزارة التجارة والصناعة في تنفيذ الخطة القومية لتعميق التصنيع المحلي وتوفير منتجات وطنية مطابقة للمواصفات المصرية والعالمية تحظى بقبول محلي ورواج عالمي.

وقالت الوزيرة ان الوزارة تولي أهمية كبيرة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس باعتبارها احدى اهم اولويات الدولة

التنمية خلال المرحلة الحالية مشيرة الى ان هذا المشروع يساهم في الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات الأمريكية الكبيرة في مجال الصناعات الرقمية.

ويأتي هذا الاتفاق في إطار تنفيذ خطة الدولة لتعميق التصنيع المحلي وتوطين التكنولوجيا وخفض الواردات، بالشراكة مع الخبرات العالمية.

ويقام المشروع على مساحة ٥٠ ألف متر مربع ضمن الحيز الجغرافي لشركة التنمية الرئيسية بالقطاع الجنوبي في العين السخنة، ومن المخطط أن يبدأ الإنتاج التجريبي للمصنع خلال الربع الثالث من العام القادم ٢٠٢١ بطاقة إنتاجية سنوية تزيد عن أربعة ملايين كيلومترات من الألياف الضوئية وتزداد تلك القدرة تبعاً طبقاً لخطة توسعات طموحة وعملية للشركة.

قرار وزاري بإنشاء شعبة نوعية للبصريات بالفرفة

التجارية بكفر الشيخ

كما تستهدف الشعبة اقتراح التشريعات والضوابط المنظمة لنشاط البصريات إلى جانب تعزيز التعاون مع الغرفة التجارية بكفر الشيخ لتطوير وسائل وأساليب العمل وتحقيق الكفاءة والجودة في تقديم الخبرات إلى جانب تطوير الجوانب التسويقية للعاملين في هذا المجال.

وتتضمن أهداف الشعبة أيضاً حل المشكلات التي تواجه العاملين بمجال البصريات والعمل على تبسيط الإجراءات وتقوية العلاقات مع الأجهزة الرسمية المعنية بالدولة وكيانات الإنتاج والتمويل والتسويق الخاصة بهذا القطاع.

أصدرت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة قراراً بإنشاء شعبة نوعية للبصريات بالفرفة التجارية بمحافظة كفر الشيخ واعتماد لائحة نظامها الأساسي على أن تكون تحت إشراف الغرفة وفي حدود اختصاصاتها.

وتتولى الشعبة تنظيم العمل وتوحيد الجهود للنهوض بقطاع البصريات بمحافظة كفر الشيخ وذلك من خلال إقامة المعارض ومنافذ البيع وتوفير المعلومات بالإضافة إلى تبنى برامج تدريبية وتوعوية وتبادل الخبرات للارتقاء بمستويات الأداء في هذا المجال.

مسنقبل الإقنصاد العالمـجـ... ما بعد «كورونا»

المصدر: مجلة فورين بوليسي الأمريكية وعدد من المواقع الإخبارية العالمية

تغييرات جذرية في طريقة تنظيم هذه الخدمات وتقديمها. كما سيؤدي الانكماش الاقتصادي الى نمو العمالة المؤقتة غير المستقرة، والعمالة اليدوية، وستكون هناك حاجة إلى تأسيس برامج تدريب جديدة منخفضة التكلفة، يتم تقديمها عبر الوسائط الرقمية، وذلك من أجل توفير المهارات المطلوبة في الوظائف الجديدة لهذه العمالة

الاضطراب الاقتصادي الذي أحدثه الوباء، تساهم في التكوين المستقبلي لشكل الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، وسوف تستمر كذلك حصة الخدمات في إجمالي الأنشطة الاقتصادية في الارتفاع، لكن حصة الخدمات الشخصية ستتناقص في أنشطة مختلفة مثل تجارة التجزئة، والفندقة، والنقل، والتعليم، والرعاية الصحية، حيث ستؤدي الرقمنة إلى

من المرجح أن يؤدي وباء كورونا إلى تفاقم أربعة محاور أساسية بالاقتصاد العالمي تتضمن «الركود العالمي» والاقتراب من الانكماش الاقتصادي واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة وعدد قليل من الأسواق الناشئة وبين بقية دول العالم فيما يتعلق بالمرونة في التعامل مع الأزمات الطارئة، إلى جانب استمرار اعتماد العالم بشكل أساسي على الدولار الأمريكي في التمويل والتجارة، بالإضافة إلى تزايد التزام الدول تجاه اقتصادها المحلي.

مرحلة ما بعد وباء كورونا ربما تتضمن تغييرات جذرية في الأنظمة والعلاقات الاقتصادية العالمية لن تظهر ملامحها بشكل واضح ومكتمل إلا في السنوات المقبلة لتجيب على مجموعة من الأسئلة الأساسية المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي القريب، فهل ستعود الأعمال التجارية والصناعية حول العالم إلى سابق عهدها؟، وهل سيستعيد ملايين الناس حول العالم وظائفهم التي فقدوها من جراء تفشي هذا الوباء؟، هل تعود مرة أخرى حركة السفر الجوي والبحري بين دول العالم؟، هل سيكون تدفق الأموال من البنوك المركزية والحكومات كافيًا، للحيلولة دون دخول العالم في حالة ركود اقتصادي؟

لن يعود الاقتصاد العالمي إلى ما كان عليه قبل كورونا

الوضع الاقتصادي العالمي الحالي الحالي غير مسبق تاريخيًا، فالتداعيات الاقتصادية لتفشي الفيروس لا يمكن حسابها بشكل دقيق، والعديد من الدول أصبحت في وضع تواجه فيه صدمات اقتصادية كبيرة بالإضافة إلى مخاطر يواجهها ملايين العمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وكلما طالبت مدة الإغلاق كلما أصبحت الأضرار الاقتصادية أكثر عمقًا، وكلما أصبحت احتمالات الانتعاش المستقبلي أكثر تباطؤًا.

اختفاء العديد من الوظائف

تداعيات هذا الوباء والانتعاش الاقتصادي الذي سيتبعه، سيؤديان إلى تسريع معدلات تطبيق الرقمنة وأتمتة أنظمة الإنتاج والتشغيل، وهي الاتجاهات التي أدت خلال العقدين الماضيين، إلى التآكل التدريجي لأعداد الوظائف التي تتطلب مهارات شخصية متوسطة، وزيادة أعداد الوظائف التي تتطلب مهارات شخصية عالية، وساهمت كذلك في ركود معدلات الأجور المتوسطة وزيادة الفوارق في الدخل. التغييرات في معدلات الطلب بالأسواق المحلية، والتي تسارعت بسبب

الحاجة لخلق توازن بين العولمة والإعتماد على الموارد الوطنية

نتج عن انتشار فيروس كورونا عالميا الحاجة الماسة لمزيد من الإجراءات الداخلية لتأمين الطاقة والموارد الغذائية في بلدان العالم، حيث باتت الحدود بين الدول فجأة أكثر قيمة وأهمية بعد أن تفوقت كل دولة على نفسها، واحتفظت بما تمتلكه من معدات ومستلزمات طبية، وباتت كل منها تسعى لإنتاج المزيد داخليًا، دون النظر إلى احتياجات الدول الأخرى، من ثم يجب أن يكون النظام الاقتصادي الجديد عقب انتهاء تفشي فيروس كورونا، أكثر مرونة لتحقيق الدول لتوازن بين الاستفادة من العولمة الاقتصادية، وبين ضرورة الاكتفاء الذاتي على مستوى التصنيع والإنتاج المحلي.

لقد لاقت دعوات تقييد حركة التبادل التجاري وتدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي قبولًا واسعًا جراء انتشار فيروس كورونا ومن المرجح أن تستمر مخاوف الدول بشأن الاكتفاء الذاتي حتى بعد تمكنها من السيطرة على الفيروس.

نافذة جديدة للتغيير

لقد خلق فيروس كورونا توجهات جديدة للتضامن والتعاون العالمي بين الدول والأفراد لمواجهة الخطر المشترك، كما فتح الفيروس نافذة أمل لتأسيس بنية تحتية جديدة قادرة على للتعامل الفعال مع كوارث مماثلة، واتخاذ تدابير جديدة فيما يتعلق بتوزيع الثروات والعدالة الاجتماعية، وربما تكون الإعانات المالية العاجلة التي قدمتها العديد من الحكومات للعمالة غير المنتظمة هي مسار جديد يتم فيه إصلاح وتطوير طرق إدارة الدخل القومي للدول.

الظروف الاقتصادية الدولية تعد الأسوأ





سجلت واردات قطاع الجلود والمنتجات الجلدية نسبة انخفاض بلغت ١٧٪ حيث بلغت ٥٨ مليون دولار مقابل ٧٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بينما سجلت واردات مواد البناء نسبة انخفاض بلغت ٣١٪ حيث سجلت ٢ مليار و ٥٨٥ مليون دولار مقارنة بنحو ٣ مليار و ٧٦٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩ .

- شملت أهم الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري الإمارات العربية المتحدة بقيمة مليار و ٩٩ مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٤٧٩ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٤٨٤ مليون دولار والمملكة العربية السعودية بقيمة ٥١٣ مليون دولار والمملكة المتحدة بقيمة ٢١٨ مليون دولار



تضمنت أهم الدول المصدرة للسوق المصري خلال الفترة من (يناير - أبريل ٢٠٢٠) الصين بقيمة ٣ مليار و ٩٤ مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة مليار و ٣٧٦ مليون دولار، وألمانيا بقيمة مليار و ١٦٧ مليون دولار، وإيطاليا بقيمة ٧٧٨ مليون دولار، والهند بقيمة ٨٩٠ مليون دولار.



- تصدرت مصر المرتبة الأولى عالمياً للدول المصدرة للموايح، وجاء «البرتقال» في المرتبة الأولى للصادرات الزراعية المصرية بإجمالي صادرات بلغت حوالي ١,٢ مليون طن بقيمة بلغت ١٠,٧ مليون دولار و جاءت «البطاطس» في المرتبة الثانية على القائمة المصرية، حيث بلغ إجمالي صادراتها ٥٥٠ ألف طن خلال الربع الأول من العام الحالي بقيمة بلغت ١٤٠ مليون دولار

احتلت مصر المركز الثالث عالمياً في تصدير البصل المجفف بقيمة بلغت ٣٠,٤ مليون دولار وبكمية بلغت ١٣,٦ ألف طن تمثل نسبة ٨,١٪ من إجمالي قيم صادرات العالم من البصل المجفف في عام ٢٠١٩ ، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن مركز التجارة العالمية.



وفيما يتعلق بأهم خمس دول مستوردة للبصل المجفف المصري في عام ٢٠١٩ جاء في المركز الأول دولة هولندا بقيمة ٨,٨ مليون دولار تمثل ٢٩٪ من صادرات مصر من البصل المجفف يليها ألمانيا بقيمة ٧,٧ مليون دولار تمثل ٢٥٪ من صادرات مصر وفي المركز الثالث اليابان بقيمة ٤ مليون دولار تمثل ١٣٪ من صادرات مصر واحتلت المركز الرابع الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ١,٢ مليون دولار تمثل ٤٪ من صادرات مصر وفي المركز الخامس كرواتيا بقيمة ١,٢ مليون دولار تمثل هي الأخرى ٤٪ من إجمالي صادرات مصر من البصل المجفف في ٢٠١٩ .

- حققت الصادرات المصرية غير البترولية انخفاضاً بنسبة ٢٪ حيث بلغت ٨ مليار و ٦٥١ مليون دولار مقارنة بنحو ٨ مليار و ٨٦٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩ وبفارق ٢١٥ مليون دولار

- شهدت الواردات تراجعاً كبيراً بنسبة ٢٤٪ حيث سجلت ١٨ مليار و ٧٩٧ مليون دولار، مقابل ٢٤ مليار و ٥٨٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بقيمة انخفاض قدرها ٥ مليار و ٧٨٣ مليون دولار



- شهد العجز في الميزان التجاري لمصر تراجعاً بقيمة ٥ مليار و ٥٧٠ مليون دولار بنسبة تراجع بلغت ٣٥٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.



- تضمنت أكبر القطاعات المصدرة خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري (يناير - أبريل ٢٠٢٠) قطاع مواد البناء بقيمة ٢ مليار و ٧٠ مليون دولار وقطاع الكيماويات والأسمدة بقيمة مليار و ٦٣١ مليون دولار، وقطاع الصناعات الغذائية بقيمة مليار و ٢١٢ مليون دولار، بالإضافة إلى قطاع الحاصلات الزراعية بقيمة مليار و ٩١ مليون دولار.



-شهدت واردات ٥ قطاعات إنخفاضاً كبيراً خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري تضمنت قطاع الحاصلات الزراعية الذي انخفضت وارداته بنسبة ٢٧٪ حيث سجل ٢ مليار و ٥١ مليون دولار مقارنة بنحو ٢ مليار و ٨٢٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وسجلت واردات الملابس الجاهزة نسبة انخفاض بلغت ٣٧٪ حيث سجلت ١٢٤ مليون دولار مقارنة بـ ١٩٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، فيما سجلت واردات الغزل والنسيج نسبة انخفاض بلغت ١٨٪ حيث سجلت ٩٠٤ مليون دولار مقارنة بنحو مليار و ١٠٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.



د . أحمد مغاوري .. من التسويق للإستثمار والاقتصاد الأخضر إلي رئاسة جهاز التمثيل التجاري المصري



بعد دراسته في مجال الاقتصاد وتقله في العديد من المناصب الهامة التي نتج عنها خبرات كبيرة استطاع أن يخطو من خلالها بثبات في الترويج للصادرات والاستثمار في مصر استحق الوزير مفوض تجاري أحمد مغاوري عن جدارة تكليفه برئاسة جهاز التمثيل التجاري المصري .. ذلك الجهاز الذي يعد ذراع الدبلوماسية المصرية لتعزيز علاقات التعاون التجاري والاقتصادي لمصر مع دول العالم حيث أصدرت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارا بتكليف د . مغاوري برئاسة جهاز التمثيل التجاري ضمن عددا من القرارات التي استهدفت ضخ دماء جديدة بوزارة التجارة والصناعة وقد تخرج مغاوري من كلية التجارة الخارجية عام ١٩٩٥ ونال ماجستير إدارة الأعمال والتسويق الدولي عام ٢٠٠٢ ثم دكتوراة في الاقتصاد الأخضر عام ٢٠١٨

العالمية وأثرها على مصر ووضع سلسلة من الإصدارات الخاصة بتبعات تطبيق اتفاقيات المنظمة على التجارة الخارجية المصرية بالإضافة إلي مساهمته المثمرة في مفاوضات جولة الدوحة للتنمية في منظمة التجارة العالمية ، وكذلك العمل علي وضع منظومة التحول الرقمي بالتمثيل التجاري لإنشاء قاعدة بيانات لكل مكتب تجاري وربطها بالمكاتب التجارية الأخرى وربط التمثيل التجاري بوزارات المجموعة الاقتصادية وتجمعات رجال الأعمال. ولديه مشاركات في العديد من المؤتمرات الهامة من أهمها المساهمة في تنظيم المشاركة المصرية في فعاليات الحدث العالمي إكسبو ميلانو ٢٠١٥ ، وكذلك ترتيب مشاركة الشركات المصرية في المعارض الخارجية ، وساهم مغاوري في تدشين صفحة علي الفيس بوك بجهود ذاتية لأعضاء مكتب التمثيل التجاري بنيويورك تحت عنوان **Power buy made in Egypt** بهدف خلق سوق افتراضي لتسويق المنتجات المصرية بالأسواق الخارجية وخلق قوة شرائية كبيرة وزيادة الطلب علي المنتج المصري.

وترقي الرئيس الجديد للتمثيل التجاري في المناصب الوظيفية بدءا من ملحق تجاري بإدارة الاتحاد الأوروبي بالتمثيل التجاري في الفترة من ١٩٩٧ إلي ١٩٩٨ ثم التحق بمنصب ملحق تجاري بإدارة المنظمات الاقتصادية الدولية بالتمثيل التجاري من ١٩٩٨ إلي ٢٠٠٠ ومن ثم تولي العديد من المناصب الهامة أهمها رئيس المكتب التجاري المصري بميلانو وصولا إلي مستشار تجاري ومدير الترويج للاستثمار والعلاقات العامة والإعلام بالتمثيل التجاري المصري ٢٠١٨ حتي تم تعيينه رئيسا للتمثيل التجاري. ومن أهم ما يطبع مسار الرئيس الجديد للجهاز أنه تفرس بالعمل التجاري عبر حوض العديد من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وأعمال الدبلوماسية التجارية والتنمية الشاملة والمشاركة في العديد من المعارض والمؤتمرات الدولية والترويج للصادرات والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وساهم مغاوري في وضع مؤلفات عن اتفاقيات منظمة التجارة

إناحة خدمة الإشراف بمنظومة الرعاية الصحية لكافة العاملين بالوزارة

ونماذج الأشعات والتحليل الخاصة بالشركة مع ملاحظة أنه توجد بعض الخدمات التي يلزمها موافقة مسبقة من الشركة عن طريق الخط الساخن أو البريد الإلكتروني أو مسنول التأمين الطبي بالوزارة.. كذلك تشمل التغطية إجراء العمليات الجراحية وخدمات علاج الأسنان والعلاج الطبيعي والنظارات الطبية ومتابعة الحمل والولادة بعد الحصول على موافقة ووفقا لشروط التعاقد.

كما يشمل التعاقد أيضا التعامل في الحالات الطارئة حيث يتوجه المشترك للكشف مباشرة بموجب كارتية الإشتراك الخاص بالشركة في أقسام لطوارئ ٢٤ ساعة يوميا بإحدى المستشفيات المعتمدة بالهيئة الطبية بالجمهورية للحصول على كافة الإجراءات اللازمة مع إتاحة خدمات الإسترداد النقدي بشرط عدم مرور ٤٥ يوم من تاريخ تادية الخدمة والتأكد من ختم الفواتير ووجود رقم البطاقة الضريبية والسجل التجاري عليها.

وافق مجلس إدارة صندوق تأمين ورعاية العاملين بوزارة التجارة والصناعة برئاسة السيد/ إبراهيم السجيني رئيس قطاع المعالجات التجارية على إتاحة خدمة الإشراف بمنظومة الرعاية الصحية لجميع العاملين بديوان عام الوزارة سواء من شئون التجارة أو شئون الصناعة حيث تم التعاقد مع شركة (يوني كير) إحدى كبريات شركات الخدمات الطبية لتقديم خدماتها للعاملين بتغطية سنوية تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه للمشارك. ويشمل التعاقد مع الشركة خدمة الكشف المباشر بدون تحويل بحد أقصى ٣ كشوفات شهريا من خلال الكشف في العيادات الخاصة للأطباء أو العيادات الخارجية للمستشفيات داخل الشبكة.. إلى جانب خدمات ما بعد الكشف من إجراء الفحوص الطبية المختلفة وكذلك صرف العلاج حيث يتحمل المشترك ٢٠٪ فقط من قيمة الأدوية وذلك باستخدام نماذج الصرف



وزيرة التجارة والصناعة نشده على الإنزاج بارنداء الكمامات الواقية بمقرات الوزارة ... ومعاقبة المخالفين



تنفيذا لقرارات دولة رئيس مجلس الوزراء بشأن التعامل مع تداعيات فيروس كورونا المستجد ، أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة تعليمات مشددة لجميع قيادات الوزارة والعاملين بها للالتزام باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا ، وأكدت أنه اعتبارا من يوم السبت الموافق ٣٠ مايو ٢٠٢٠ لن يسمح بتواجد العاملين سواء بديوان عام الوزارة أو جميع القطاعات التابعة لها بدون ارتداء الكمامات الواقية وأيضا عدم التعامل مع أي مواطن لا يرتدي الكمامة وأكدت أيضا على مسنولية قيادات الوزارة في تنفيذ هذه التعليمات التزاما بقرارات دولة رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن . كما وجهت جامع بأهمية التوسع في تقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين ومجتمع الأعمال عبر شبكة الإنترنت للحد من التعامل المباشر بهدف الحد من انتشار الفيروس .

النظية والإدارة» يطلق مسابقة الإبداع الحكومي «أخدم بلدك بفكرة»



وافق الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على إطلاق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة مسابقة الإبداع الحكومي «أخدم بلدك بفكرة» وفتح باب التقديم فيها أمام المواطنين، حتى ٣٠ يونيو المقبل، عبر التطبيق الإلكتروني <http://innovate.caoa.gov.eg>

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة حريصة علي النهوض بأداء موظفي الجهاز الإداري بالدولة وتشجيع الأفكار الإبداعية لدى المواطنين، ومشاركتهم بما لديهم من طاقات وقدرات إبداعية من شأنها أن تساهم في تطوير أداء وحدات الجهاز الإداري، من خلال تعزيز روح المنافسة بينهم، وهو ما يضمن في نهاية الأمر الارتقاء بكافة مناحي الحياة للمواطنين وفق «رؤية مصر ٢٠٣٠».

من جانبه، قال الدكتور صالح الشيخ، إن المسابقة تهدف إلى توسيع مشاركة المواطنين في الشأن العام، ومجابهة التحديات الإدارية التي تواجه الجهاز الإداري للدولة، كما تهدف إلى استكشاف الطاقات الإبداعية الكامنة من خلال تقديم الأفكار والرؤى التي من شأنها تحقيق خطة الإصلاح الإداري في إطار استراتيجية التنمية المستدامة، والمتمثلة في خلق جهاز إداري كفء وفعال يطبق معايير الحكومة ويقوم بدوره التنموي ويعلني من رضا المواطن.

وأضاف أن هذا التطبيق الإلكتروني يتيح نموذجاً لكتابة أفكار المتسابقين، بشكل يجعلها أكثر وضوحاً، ويشترط أن تتوافر في الفكرة المقدمة عدة شروط، أهمها أن تكون واضحة واقعية وقابلة للتطبيق، وأن يتم تحديد المستفيدين منها سواء جهات أو أفراد بدقة، مع ضرورة أن تحتوي على إطار زمني محدد للتنفيذ، كما يشترط أن تتضمن الفكرة ذكر الفوائد المترتبة على تطبيقها وكذلك السبلات والتحديات والمخاطر المحتملة عند التنفيذ، إلى جانب توضيح تكلفتها وآلية تمويلها.

ونوه الشيخ إلى أنه من المقرر تشكيل لجنة لاختيار أفضل ٢٠ مقترحاً تنطبق عليهم الشروط لتقديمهم عرضاً أمام اللجنة التي سيشكلها الجهاز، ثم التواصل مع الوزارات المعنية بالأفكار المقدمة لتقييمها وتوضيح إمكانية تطبيقها، ومن المقرر منح الفائزين جوائز قيمة، لافتاً إلى أنه يمكن للراغبين الإشتراك في المسابقة بشكل فردي أو كفريق عمل، وينبغي عليهم إرفاق الملفات بصيغة PDF.



هيئة تنمية الصادرات Export Development Authority

هيئة تنمية الصادرات هي كيان موحد يضم كافة الجهات المعنية بالتصدير، لتقوم بدورها في تنفيذ استراتيجيات وزارة التجارة والصناعة لزيادة معدلات الصادرات عن طريق الترويج للصادرات من خلال طرق الترويج الإلكتروني والبعثات الترويجية وتنظيم لقاءات توفيق الاعمال، كما تعمل على بناء وتطوير القدرات التصديرية عن طريق التدريب والدعم الفني كما تعمل الهيئة على:

- إعداد الخطط لتنفيذ استراتيجيات وسياسات تنمية الصادرات ومتابعة تنفيذها، ودراسة كافة معوقات القطاع التصديري والعمل على تذليلها من خلال تبسيط الإجراءات التصديرية.
- بناء وتنمية القدرات التصديرية للمصدرين المصريين من خلال وضع وتقديم برامج الدعم الفني وتطوير جاهزية المنشآت للتصدير والتي تتضمن الخدمات الاستشارية وخدمات التأهيل والتدريب والمطابقة مع المعايير والمواصفات واشتراطات التسجيل الدولية.
- وضع وتقديم برامج زيادة الوعي وتعريف القطاع التصديري بإجراءات التصدير، اللوائح المنظمة والمتطلبات الجمركية في الدول المستوردة وكذلك التفضيلات والمميزات الجمركية وغير الجمركية والخدمية في الأسواق الخارجية بالتعاون مع الجهات المعنية.
- تقوم هيئة تنمية الصادرات بتقديم خدمات إلكترونية من خلال موقعها الإلكتروني www.expoegypt.gov.eg مثل الترويج للشركات المصرية من خلال قيام الشركات بتسجيل بياناتها وإضافة المنتجات وعروض الأسعار وشروط الشحن والتوريد وطرق الدفع، وبعد إتمام عملية التسجيل تحصل الشركة على صلاحية الدخول ويصبح لها حساب وصفحة مستقلة على

الموقع تستطيع من خلال إدارة منتجات والرد على استفسارات او طلبات ترد اليها من اي عميل سواء داخل مصر او خارجها واتمام الصفقات التصديرية دون تدخل من الهيئة.

- يمكن للعميل الدخول على الموقع وملء طلب بيانات ويحدد نوع البيان المطلوب، وبعد تحديد نوع البيان يصل الطلب الى الإدارة المختصة تلقائياً دون تدخل بشري وتقوم الإدارة بالرد على العميل في خلال ٤٨ ساعة، وتمثل تلك البيانات في (بيانات المستوردين الأجانب - بيانات المصانع والمصدرين المصريين - أسعار السلع العالمية - فرص تصديرية - التعريفات الجمركية - او اي بيان يتعلق بالعملية التصديرية).
- يوجد قسم لشكاوى المصدرين يقوم المصدر بملء استمارة الشكوى وتقوم الهيئة بدورها بالتعامل مع الجهات المعنية بالعملية التصديرية في مصر والجهة التي لها علاقة بشكوى المصدر وحلها ثم افادة المصدر بما تم.

- ويتاح على الموقع بيانات التجارة الخارجية من (صادرات - واردات) سلعى وجغرافى ويستطيع العميل الحصول على صادرات او واردات اي دولة في العالم مع مصر دون تدخل الهيئة.

- يستطيع المصدر معرفة الأسواق الواعدة لمنتجاته من خلال تحديد نوع المنتج ويظهر له الأسواق والدول التي يستطيع ان يكون له ميزة فيها ومدى سهولة دخول هذه الأسواق
- يستطيع المصدر ان يحصل على الدراسات للأسواق او المنتجات المتاحة على الموقع بكل حرية.

بيانات الإتصال

العنوان: ١٠٦ شارع جامعة الدول العربية، الدور الخامس، المهندسين، الجيزة، مصر
- الموقع الإلكتروني: www.expoegypt.gov.eg
- التليفون: ٣٧٤٩٣٩٢١ - ٣٧٤٩٣٩٢٠ (٢٠٢)
- البريد الإلكتروني: eda@eda.gov.eg
- مواقع التواصل الإجتماعي:

www.facebook.com/EXPORT.DEVELOPMENT.AUTHORITY



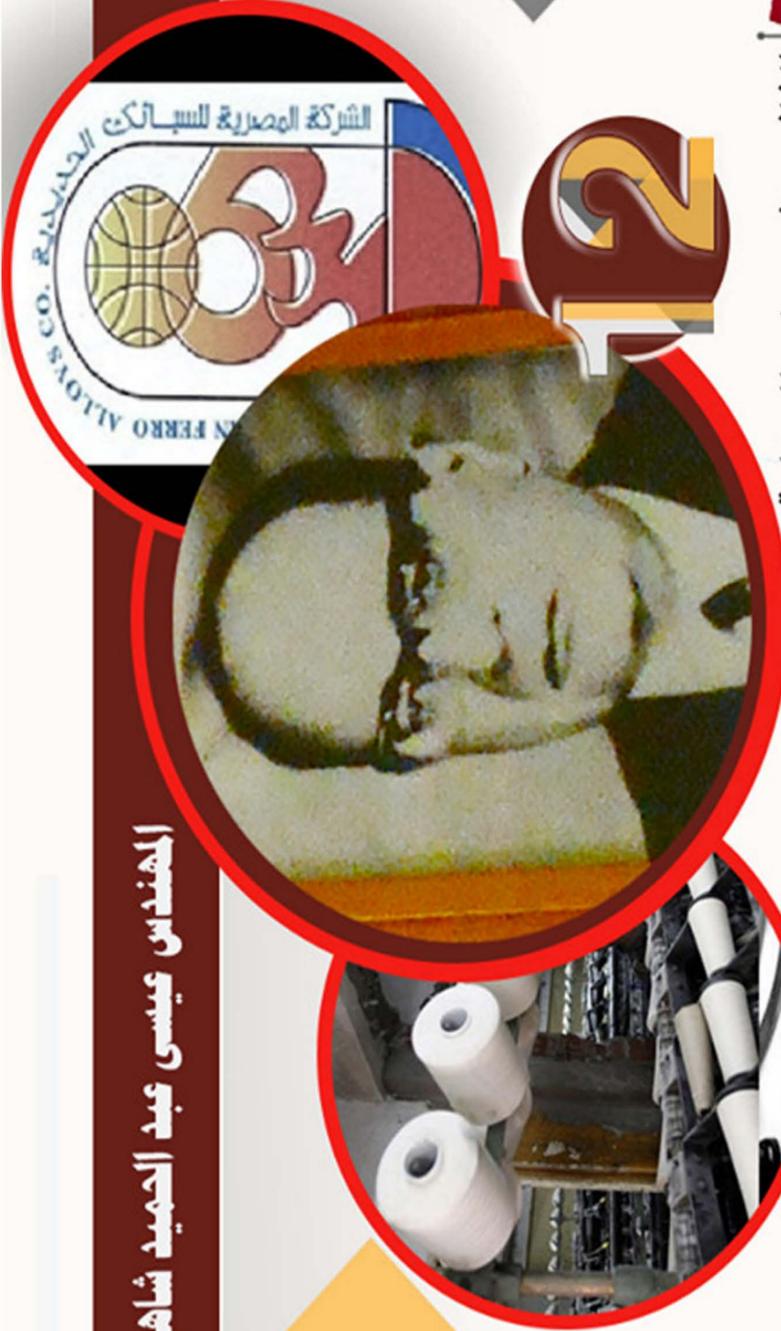
الثاني عشر - وزير للصناعة
وكانت حقبته الوزارية:

● من : (16 - 4 - 1975)
● إلي : (25 - 10 - 1977)



أهم قراراته

- تأسيس الشركة المصرية للسياك الحديدية وشركة مصر للفوسفات .
- تحديد الشركات والمنشآت التي يحظر التعامل معها تطبيقاً لأحكام القانون رقم 506 لسنة 1955 بمقاطعة إسرائيل
- تأسيس شركة مساهمة منتمية بجنسية جمهورية مصر العربية طبعاً لأحكام القانون الناقد والنظام الملحق بهذا القرار تسمى شركة مصر الوسطى للغزل والنسيج
- فرض رسم صادرات على الفاصوليا الجافة المصدرة بغرض الإستهلاك المحلى





Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mifa.media](https://www.facebook.com/mifa.media)



[Trade_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



mti.gov.eg